

العلامات الإعرابية ومظاهر تطورها في اللهجات العربية

د.أبو شعبة محمد العصلب¹

المُقدِّمة:

العلامات الإعرابية شهدت تطوراتٍ عديدة في لغتنا العربية ولهجاتها، نظراً لكثرة الناطقين بها، وما حصل بينهم من تباعد في الزمان والمكان، فاللغة العربية كانت سائدةً في شبه الجزيرة العربية كلّها وما جاورها من بلدان وبيئات عديدة، ولكل بيئةٍ مظهرها اللغوي الخاص بها والذي نقل إلينا النحاة جزءاً منه، وأطلقوا عليه مصطلح (اللغات) في مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية. فاللغة العربية في بيئاتها المتباعدة زماناً ومكاناً قد مرّت بتطوراتٍ عديدةٍ كالتطور الحادث في علامات الإعراب تعدداً ونقصاً. فالعلامة الإعرابية قد تعرّضت لتطورٍ كبيرٍ على مستوى اللغة الفصحى وعلى مستوى لهجاتها، وهذا ما نحاول دراسته.



تطور علامات الإعراب:

خضعت العلامة الإعرابية لتطوراتٍ عديدةٍ لم يحفل بها النحاة، ولم يولوها أدنى اهتمام، بل لم تكن لديهم فكرة على التطور الحادث في علامات الإعراب وفي غيرها من المظاهر النحوية، وقد اتخذ هذا التطور في علامات الإعراب ثلاثة مظاهر:

1- تقليص العلامات الإعرابية.

2- التداخل بين علامات الإعراب، والتداخل بين علامات البناء.

3- التخلص من العلامة الإعرابية⁽¹⁾.

أولاً: تقليص العلامات الإعرابية:

في أبواب نحوية معينة نجد أنَّ اللغة العربية الفصحى قد مالت إلى تقليص الحركات والعلامات الإعرابية، وذلك بالاكْتفاء بعلامتين من علامات الإعراب بدلاً من ثلاث علامات، على أنَّ تقوم إحدى هاتين العلامتين بأداء وظيفة الأصلية وأداء وظيفة العلامة الإعرابية المحذوفة أو المفقودة، والأمثلة على ذلك متعددة.

أ- جمع المؤنث السالم يعرب بحركتين فقط هما:

1- الضمة في الحالات التي تقتضي رفعه في سياق التركيب، كأن يقع موقع الفاعل أو المبتدأ والخبر، نقول: حضرت الطالباتُ، التلميذاتُ مجتهداتُ، يرفع جمع المؤنث السالم بالضمّة في هذه الأمثلة.

2- الكسرة، وذلك في الحالات التي تقتضي نصبه أو جرّه في ثنايا التركيب اللغوي، عندما يقع جمع المؤنث السالم موقع المفعول به، يقع مجروراً، نحو:

1 - ينظر: في تاريخ العربية، نهاد الموسى، الجامعة الأردنية، 1976م، ص111 وما بعدها.

كافأْتُ الطالبات، مررت بالتلميذات، بظهور الكسرة في جمع المؤنث السالم في هذين المثالين⁽¹⁾.

فكما نرى أنَّ جمع المؤنث السالم قد قُلِّصت العلاماتُ الإعرابية الظاهرة على آخره من ثلاث علامات إعرابية إلى علامتين هما: الضمة والكسرة، وقد أصبحت الكسرة قائمة بأداء وظيفتين مختلفتين: النصب في حال المفعولية وغيرها، والجرُّ في حال الإضافة إلى اسم أو حرف.

وقد ذكر النحاة أنَّ لهجة عربية لم يحدوا بينتها وينسبونها إلى قبيلة عربية معينة تُعامل جمع المؤنث السالم المحذوف اللام معاملة غيره من الأسماء، فتعربه بالحركات الثلاثة: الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب، والكسرة في حالة الجرِّ.

وقد جاء في شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى: ونصب الجمع بالألف والتاء المزيدين بالكسرة مطلقاً هو الغالب، وربّما نصب بالفتحة على لغة، كما قال أحمد بن يحيى: إنَّ كان محذوف اللام ولم تُرَدِّ إليه في الجمع، : كَسَمِعْتُ لغاتهم، بفتح التاء حكاه الكسائي⁽²⁾، ورأيتُ بناتك بفتح التاء كما حكاه ابن سيده⁽³⁾، وكقوله من [الطويل]:

فَلَمَّا جَلَّاهَا بِالْأَيَّامِ تَحَيَّرْتُ * ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاكْتِنَابُهَا⁽⁴⁾

1 - ينظر: شرح قطر الندى وبلّ الصدى، عبد الله بن يوسف الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر، ص50، 51.

2 - ينظر: شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 1427هـ، 2006م، ج1 ص81.

3 - ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص81.

4 - لأبي نؤيب الهذلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ج1 ص53.

(ثباتاً) منصوبة على الحالية بالفتحة، والكثير ينصب بالكسرة⁽¹⁾ نحو قوله تعالى: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾⁽²⁾.

وقد أجاز أبو عمرو بن العلاء النصب بالكسرة والفتحة كما حكاه عن أبي خيرة في قوله: استأصل الله عرقاتهم، بفتح التاء من عرقاتهم وتابعه على هذه الإجازة سيبويه⁽³⁾.

فهذه اللهجة التي قصرها النحاة على جمع المؤنث السالم المحذوف اللام تدل على أنَّ هذا الجمع كان يعرب في يوم من الأيام بالعلامات الإعرابية الثلاثة، ولكن اللغة العربية الفصحى قد مالت إلى تقليص علامات الإعراب الظاهرة على آخره من ثلاثة علامات إلى علامتين، ويبدو لنا أنَّ تطوراً قد أصاب العلامات الإعرابية.

ب- الاسم الممنوع من الصرف:

إذا كان خالياً من الألف واللام وغير مضاف فإنَّه يحرم من التثنية ويجزُّ بالفتحة بدل الكسرة، وعلى هذا فإنَّ إعراب الممنوع من الصرف كآلاتي:

1- يرفع بالضمة غير منون إذا وقع في موقع يقتضي رفعه، نحو: جاء أحمدُ، عمرُ ثالث الخلفاء الراشدين.

2- ينصب ويجزُّ بالفتحة في المواقع التي تقتضي نصبه أو جرُّه، نحو: قابلت أحمدَ، سلَّمت على يوسفَ، وغيرها من الأمثلة⁽⁴⁾.

1 - ينظر: شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ص50، 51.

2 - سورة النساء، الآية (71).

3 - ينظر: الكتاب، عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار القلم، ط1، 1966م، ج 3 ص292.

4 - ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ج1 ص72.

ونرى هنا أنَّ الفتحة غير المنونة قد أصبحت قائمةً بأداءٍ معنيين نحويين التخصيص والنسبة.

ويبدو لنا أنَّ لهجةً نسبت إلى بني أسد تعرب الممنوع من الصرف بالعلامات الإعرابية الثلاثة الضمة والفتحة والكسرة، وتتونه إذا كان الاسم الممنوع من الصرف على وزن (فعلان) وصفاً، نحو: حيران وعطشان وسكران. وقال ابن مالك: وصرف سكران وشبهه للاستغناء فيه بـ (فَعْلَانَة) عن (فَعْلَى) لغةً أسدية⁽¹⁾.

وقد نقل الرضي عن الأخفش والكسائي أنَّ بعض شعراء العرب عمدت في بعض أشعارها إلى صرف الاسم الممنوع من الصرف مطلقاً، وأنَّ هذا الاستعمال قد شاع حتَّى أصبحت الناس تحاكيه في كلامها⁽²⁾.

واللغة الفصحى جاءت بمنع هذه الألفاظ، نحو: عطشان وغيرها من الصرف:

1- نصبها بالفتحة حال جرّها.

2- منعها من التثنية في الرفع والنصب.

ولغة أسد تمثل طوراً أقدم ممَّا ساد في اللغة الفصحى، ويبدو أنَّها سائرة إلى تمثل ومحاكاة ما ساد في الفصحى من منع لبعض الأسماء من الصرف، بدليل أنَّها لم تصرف إلَّا نوعاً معيناً ممَّا يُمنع صرفه في اللغة العربية الفصحى، وهو الوصف المنتهي بـ ألفٍ ونون، أمَّا بقية الأنواع الممنوعة من الصرف في اللغة الفصحى فإنَّ أسداً تمنعها من الصرف كالفصحى تماماً.

1 - ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله الطائي، تحقيق: محمد بركات، دار الكتاب العربي للطبع والنشر، بيروت، 1967م، ص218.

2 - ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الاسترآبادي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م، ج1 ص106، 107.

إنَّ هذين المثالين يدلان على أنَّ اللغة العربية قد أخذت تميل إلى تقليص علامات الإعراب والتخفيف منها، فأصبحنا نرى أنَّ العلامة الإعرابية الواحدة قد قامت بأداء وظائف معنوية عديدة في التركيب اللغوي كانت تقوم بأدائها أكثر من علامة إعرابية واحدة:

1- الكسرة في جمع المؤنث السالم أصبحت تدل على ما تدل به الفتحة والكسرة معاً.

2- الفتحة في الاسم الممنوع من الصرف أصبحت تدل على ما كانت تقوم به الفتحة والكسرة معاً من وظائف معنوية عديدة في التركيب النحوي. وهذا الأمر لا يمكن تفسيره إلاَّ بأنَّ التطور هو سمة عامة في اللغات البشرية قد أصاب علامات الإعراب في اللغة العربية، كما أصاب غيرها من المظاهر اللغوية، وأنَّ العربية قد أصبحت تميل إلى تقليص علامات الإعراب والتقليل منها معتمدة في ذلك على عدد غير قليل من القرائن المعنوية واللفظية التي تكشف عن العلاقات السياقية داخل التركيب النحوي.

أحادية العلامة أو الانتقال من الإعراب إلى البناء :

رأينا أنَّ العلامات الإعرابية في المثالين السابقين قد تقلصت من ثلاث علامات إلى علامتين، وليس هذا المظهر هو الوحيد على ميل العربية إلى تقليص العلامات، وإنَّما هناك مظهر آخر نحت فيه اللغة العربية الفصحى هذا المنحى وهو الانتقال من الإعراب الكامل بالحركات الإعرابية الثلاثة إلى الاكتفاء بعلامة أو حركة إعرابية واحدة، ففي اللغة العربية الفصحى عدة ألفاظ مبنية وملتزمة بحركة واحدة مهما تغيّر موقعها في ثنایا التركيب النحوي مثل ضمير الموصول (الذين) و(ذو الموصولة) في لهجة طيء، وظروف المكان (حيثُ ولدى)، وحرف الجرِّ الدال على المصاحبة (مع).

ولكننا إذا رجعنا إلى استخدام هذه الكلمات في اللهجات العربية نجد أنَّها معربة في هذه اللهجات، وهذا يمثل تطوراً في العلامات الإعرابية أخذت اللغة العربية

الفصحى تتحو فيه إلى تقليص علامات الإعراب من ثلاث علامات إلى علامة واحدة:

1- الَّذِينَ: ضمير الموصول يدل على جماعة العقلاء المذكّرين، وهو في اللغة الفصحى مبني على الفتح والياء لازمة له دائماً.
نقول: نجح الطلاب الَّذِينَ شاركوا في الامتحان، قابلت الَّذِينَ حضروا المهرجان، سلّمت على الَّذِينَ شاركوا في الحفل.
فلا تتغير العلامة أو الحركة الظاهرة على آخر لفظة (الَّذِينَ) مهما تغير موقعها الإعرابي في التركيب، فهي مبنية على الفتح والياء لازمة لها⁽¹⁾.
وقد نقل إلينا النحاة أنّ هذا الضمير الموصول معرب إعراب جمع المذكّر السالم في لهجة نسبوها إلى هذيل أو عُقيل، فهو يرفع بالواو في حالة الرفع وينصب ويجرّ بالياء في حالتي النصب والجر.
واستشهدوا على صحة هذه اللهجة بقول الشاعر من [الرجز]:

نَحْنُ اللَّذَوْنَ صَبَّحُوا الصَّبَّاحَا * يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا⁽²⁾

إنّ هذا الاستعمال قد نُسب إلى هذيل عند ابن عقيل حيث قال: وبعض العرب يقول: اللَّذَوْنَ في الرفع وَالَّذِينَ في النصب والجرّ وهم بنو هذيل⁽³⁾.
أمّا عند ابن هشام فقد نُسبت هذه اللهجة إلى هذيل أو عُقيل⁽⁴⁾، ويبدو أنّ نصّ ابن هشام قد دخله تحريف ما، فالرضي وهو سابق على هذين النحويين يقول: "واللذون في الرفع لغة هذلية"⁽¹⁾.

1 - ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 1 ص 132، 133.

2 - أبو حرب بن الأعم، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج 6 ص 23.

3 - ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عقيل، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972م، ج 1، ص 68.

4 - ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1 ص 143.

2- حيثُ: ظرف يدل على المكان، والاستعمال الشائع فيه أن يكون مبنياً على الضم، كما ورد في قوله تعالى: «مَنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ»⁽²⁾، وقد وردت قبل هذه الآية آيات كثيرة سُبقت فيها حيث بمن⁽³⁾، وقولنا: جلسْتُ حيثُ زيدٌ جالسٌ⁽⁴⁾، وقد نقل إلينا النحاة أنها تكون مبنية على الفتح ، جاء في لسان العرب:

قال الكسائي: سمعت في بني تميم من بني يربوع وطُهَيَّة من ينصب الثاء في (حيثُ) على كل حال في الخفض والنصب والرفع، فيقول: حيثُ التقينا و(مَنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ) ولا يصيبه الرفع في لغتهم⁽⁵⁾.

كما نقل النحاة أيضاً بناءها على الضم والفتح والكسر، فإنَّ الكسائي ينقل إلينا إعرابها بالحركات الإعرابية الثلاثة، وقد أسند هذا الاستعمال إلى بني فقعس وهو بطن من قبيلة أسد النجدية.

قال الكسائي: يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب، فيقولون: (مَنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ)، وكان ذلك حيثُ التقينا⁽⁶⁾.

وقد نقل إلينا الرضي هذه الاستعمالات في (حيث) وغيرها فقال: ((وَبُنِيَ حَيْثُ على الضم في الأشهر، تشبيهاً بالغايات؛ لأنَّ إضافته كلاً إضافة على ما ذكرنا،

1 - ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج3 ص19.

2 - سورة القلم، الآية (44).

3 - ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص221، 222.

4 - ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص97.

5 - ينظر: لسان العرب، محمد بن مكرم الأنصاري، دار الحديث، القاهرة، طبعة 1423هـ، 2002م، مادة (ح ي ث)، ج2 ص677.

6 - ينظر: تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الأندلسي، تصحيح: محمد بن العباس بن شقرون، مطبعة السعادة، ط1، 1328هـ، ج4 ص216، لسان العرب، ج2 ص677.

وقد تفتح الثاء وتكسر، وقد يخلف ياءها واو، مثلثة الثاء أيضاً، وإعرابها لغة فقسية⁽¹⁾.

إنّ هذه الاستعمالات جميعاً تمثل تطور من الإعراب التام بالحركات الإعرابية الثلاثة إلى البناء والالتزام بحركة إعرابية واحدة، ويبدو لنا أنّ الإعراب هو الأقدم، وقد اتخذت (حيثُ) في البناء عند كل بيئة لغوية أطوراً مختلفة، فبعض هذه البيئات احتفظت بإعرابها رفعاً والتزم في كل أحوالها ومواقعها من الكلام، وبعضها الآخر احتفظ بإعرابها في حالة النصب وأسقط ما عداها، وبعضها احتفظ بإعرابها في حالة الجرّ والتزمه في جميع مواقعها الإعرابية في ثانيا الكلام وأسقط في الاستعمال علامتي الرفع والنصب.

والتفاوت بين هذه الاستعمالات واضح، فبناءً (حيثُ) على الضم هو الذي شاع في اللغة العربية الفصحى، بينما أهمل بناؤها على الفتح والكسر وإعرابها بالحركات الثلاثة في بيئات لغوية خاصة لا يتجاوزها.

فالأمثلة على انتقال العربية من الإعراب الكامل إلى البناء، والالتزام بعلامة إعرابية واحدة تدل على أنّ اللغة العربية قد أخذت تتحو نحو تقليص العلامات الإعراب والتخفيف منها، وهذه الظاهرة نجد لها صدى في بعض الألفاظ والكلمات مثل: قبلٌ وبعدٌ، فهما ظرفان متنوعان في الإعراب أو العلامة الإعرابية التي تظهر على آخرهما:

- 1- فهما ينصبان إذا كانا مضافين وغير مسبوقين بمن.
 - 2- يُجرّان إذا كانا مضافين ومسبقين بمن.
 - 3- يُرفعان إذا لم يضافا في اللفظ سواء أكانا مسبوقين بمن أم لم يسبقا بها.
- فهذه الحركات الثلاثة الظاهرة على آخر (قبل وبعد) تمثل تطوراً في العلامة الإعرابية، ويبدو لنا أنّ هذا التطور لم يبلغ حدّ الاستقرار والالتزام بحركة معينة

1 - شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج 3 ص 182.

عندما بدأ النحاة في جمع اللغة وتسجيلها، بدليل تنوعه وشموله لعلامات الإعراب جميعاً.

(عند): مبنية على الفتح إذا لم تكن مسبقة بمن، فإذا سبقت بمن فهي مجرورة، نحو: كنت عند زيد ببنائها على الفتح، جئت من عند زيد، بجرها. و(عند) تختلف عن (قبل وبعد)، فقبل وبعد يجوز أن يُحذف ما تضافان إليه إذا دلّ عليه التركيب النحوي أو الأسلوب، أمّا (عند) فهي مضافة دائماً إلى اسم ظاهر أو ضمير.

ثانياً: التداخل بين العلامات:

أ- بين علامات الإعراب:

نقل إلينا النحاة أنه يجوز القول: ما رأيت علياً منذ يومين أو يومان، وكذلك (مذ)، وإذا كان غد فأتني، برفع لفظة (غد) ونصبها، وكذلك أحب العلوم لاسيما النحو، بجر لفظة (النحو) ورفعها ونصبها، وغيرها من الأمثلة التي تمثل تداخلاً بين العلامات الإعرابية.

ب- بين علامات البناء:

1- ياء المتكلم المضافة إلى جمع المذكر السالم:

ياء المتكلم عندما تضاف إلى جمع المذكر السالم كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي﴾⁽¹⁾، فإنّها تكون مفتوحة في الاستعمال الشائع المطرد⁽²⁾. وقد نقل النحاة أن بطناً من قبيلة بني تميم النجدية وهم بنو يربوع يكسرون ياء المتكلم المضافة إلى جمع المذكر السالم أو يبنونها على الكسر دائماً⁽³⁾، وعلى

1 - سورة إبراهيم، الآية (22).

2 - ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 3 ص 196.

3 - ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج 2 ص 265، أوضح المسالك إلى ألفية

ابن مالك، ج 3 ص 197.

لهجتهم هذه جاءت قراءة حمزة بن حبيب الزييات القارئ الكوفي: ((وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيٍّ)) بكسر الياء⁽¹⁾، وهذه القراءة مع اتصال سندها ومجيئها وفق لهجة عربية فصيحة لم تتل القبول عند غالب النحاة.

2- بناء (فَعَالٍ):

تدل هذه الصيغة على الأمر والطلب، فهي صيغة قياسية، نقول: من (انزل): نَزَالٍ، ومن (احذر) حَذَارٍ، ومن (اترك): تَرَكَ.

وهذه الصيغة عند النحاة صيغة: اسم فعل أمر، والغالب فيها أن تكون مبنية على الكسر، وقد نُسب ذلك إلى أهل الحجاز وبني تميم.

وقد جاءت مبنية على الفتح في لهجة نسبت إلى قبيلة بني أسد⁽²⁾، وغير ذلك من الأمثلة والشواهد التي تدل على التداخل بين علامات البناء، كما تداخلت علامات الإعراب، وهو تداخل لا يمكن تفسيره إلا بالقول: إنَّ علامات الإعراب والبناء قد شهدت تطورات عديدة في البيئات اللغوية المختلفة التي عاشت فيها اللغة العربية، ولم يكن النحاة وأهل اللغة مهتمين بهذا التطور في العلامات، فلم يرصدوا مظاهره ويتتبعوها من ناحية تاريخية، وإنما جاء اهتمامهم بهذه الظاهرة بنقل بعض ظواهرها عرضاً.

ثالثاً: التخلص من العلامة الإعرابية:

اتخذ هذا التطور في العلامة الإعرابية مظهرين:

1- التسكين في حالة الوقف.

2- تسكين حرف الإعراب في وصل الكلام والدرج.

أ- الوقف:

1 - ينظر: حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطابع

الشروق، بيروت، ط1، 1974م، ص377.

2 - ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص223.



لم نستعرض أحكام الوقف كلها، بل نقصر في ذلك على نوع منه لنبيين من خلاله أنَّ الوقف في العربية ولهجاتها يمثل التطور الحادث في علامات الإعراب، حيث تُقَدِّم العلامة الإعرابية ويستعاض عنها بالسكون.

ففي الوقف على الاسم المنون نجد أنَّ لهجات العربية التي نقلها إلينا النحاة قد اتخذت موقفين متباعين في الوقف على الاسم المنون، وأنَّ اللغة العربية الفصحى قد اختارت أنَّ تجمع بين هذين الموقفين وأنَّ تحاول التوفيق بينهما:

1- لهجة بني ربيعة: وهي تقف على الاسم المنون بحذف تنوينه وتسكين آخره، يستوي في ذلك لديها الاسم المنصوب والمرفوع والمجرور، تقول: ربيعة في الوقف على هذه الأمثلة: هذا خالد، رأيت خالد، مررتُ بخالد⁽¹⁾.

2- لهجة أزد السراة: وهي تقف على الاسم المنون بإبدال تنوينه حرف مدّ طويل مجانس للعلامة الإعرابية الظاهرة على آخر الاسم، فإنَّ كان آخر الاسم مرفوعاً أُشْبِعَتْ ضمته حتى تصير واواً خالصة، وإنَّ كان منصوباً أُشْبِعَتْ الفتحة حتى تصبح ألفاً خالصة، وإنَّ كان مكسوراً مُدَّ الصوت بالكسرة حتى تصير ياءً خالصة⁽²⁾.

يقولون في الوقف على الاسم المنون في هذه الجمل: هذا خالدو، رأيت خالدأ، مررت بخالدي.

فمن الواضح أنَّ لهجة أزد السراة مازالت محتفظة بعلامات الإعراب عند الوقف على الاسم المنون، أمَّا لهجة ربيعة فقد عمدت إلى التخلص نهائياً من علامات الإعراب عند الوقف على الاسم المنون.

1 - ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص328.

2 - ينظر: الكتاب، ج4 ، ص167.

3- اللغة الفصحى: نجدها قد اختارت في الوقف على الاسم المنون أن تجمع بين هاتين اللهجتين، فهي تتابع لهجة أسد السراة في الوقف على الاسم المنون المرفوع أو المجرور، فتحذف علامته الإعرابية وتستعويض عنها بالتسكين⁽¹⁾. ويظهر لنا أن هذا الطور في الوقف على علامات الإعراب قد مرّ بالمراحل التالية:

أ- لهجة أسد السراة قد تمثل المرحلة الأولى في الوقف على الاسم المنون؛ لأننا نراها مازالت متمسكة بعلامات الإعراب ولم تفرط فيها، وإنما زادت وضوحاً بمدّها وإشباعها، حتى نشأ عنها صائت طويل هو الألف أو الواو أو الياء.

ب- اللغة الفصحى: وهي تمثل مرحلة وسطى، إذ نرى فيها احتفاظاً بعلامة إعرابية هي الفتحة، وتخلصاً من علامتين هما: الكسرة والضمة.

3- لهجة بني ربيعة، وهي تمثل الطور الأحدث إذ تخلصت نهائياً من علامات الإعراب جميعاً بحذفها والاستعاضة عنها بالسكون.

ب- تسكين حرف الإعراب في الوصل:

هذا آخر مدى وصلت إليه علامات الإعراب في سيرها نحو التطور، وهو اختفاء العلامة الإعرابية في وصل الكلام وحلول التسكين محلها، والنحاة القدامى لم يعترفوا بهذا التطور الحادث في علامات الإعراب فحكموا عليه بأنه خطأ ولحن وخروج عن كلام العرب السوي، ولكن موقفهم تجاه هذا التطور اتسم عموماً بالتناقض والاضطراب.

فتسكين حرف الإعراب إذا كان في بيت أو شاهد شعري قبله النحاة، وقالوا: إن هذا الاستخدام من قبيل الضرورة الشعرية التي يلجأ إليها الشاعر لإقامة وزن البيت أو قافيته، وينشدون على ذلك قول امرئ القيس من [السريع]:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ * * * إِنَّمَا مَنَ اللَّهُ وَلَا وَاعِلٍ⁽¹⁾
وقول الأقيشر السعدي من [السريع]:
رَحْتُ وَفِي رِجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا * * * وَقَدْ بَدَا هُنْكَ مِنَ الْمُنْزَرِ⁽²⁾
وقول جرير من [الطويل]:

سَيَرُوا بَنِي الْعَمِّ فَأَلَاهُوَاُ مَنْزِلَكُمْ * * * وَنَهَزُ تِيرِي فَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ⁽³⁾
بتسكين: أَشْرَبَ، وَهُنْكَ، تَعْرِفُكُمْ، وَكَانَ حَقُّهَا الرِّفْعُ، (فَأَشْرَبَ وَتَعْرِفُكُمْ) أَفْعَالُ
مُضَارَعَةٍ وَلَا مُوجِبٌ لْجُزْمِهَا أَوْ تَسْكِينُهَا، وَلَفْظَةُ (هَنْكَ) حَقُّهَا الرِّفْعُ عَلَى
الْفَاعِلِيَّةِ⁽⁴⁾.

والمبَرَّدُ وهو من النحاة المغالين في إنكار تسكين حرف الإعراب، والمانعين له
حتى في الشعر، ورفض الرواية التي جاءت بتسكين (أشرب) في بيت امرئ
القيس، وتسكين (هناك) في بيت الأقيشر السعدي، وعمل على تغيير رواية
البيتين، قال: الرواية في البيتين: فالיום أسقي، وقد بدا ذاك⁽⁵⁾.

أَمَّا إِذَا كَانَ تَسْكِينُ حَرْفِ الْإِعْرَابِ فِي نَثَرٍ فَإِنَّ غَالِبِيَّةَ النُّحَاةِ قَدْ حَكَمَتْ بِمَنْعِهِ
وَرَأَتْهُ لَا يَجُوزُ ارْتِكَابُهُ، وَقَدْ جَاءَتْ قَرَاءَاتُ قُرْآنِيَّةٍ صَحِيحَةٍ السَّنَدِ مَرْوِيَّةٌ عَنْ شَيْخٍ
جَلِيلٍ مِنَ الْقُرَّاءِ الْمَجِيدِينَ، وَعَالِمٍ لُغَوِيٍّ، وَرَجُلٍ عَرَبِيٍّ يَنْتَمِي إِلَى قَبِيلَةِ عَرَبِيَّةٍ شَهِدَ

-
- 1 - لامرئ القيس، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1406 هـ، 1986م، ج1 ص152.
 - 2 - للأقيشر الأسدي، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج4 ص484.
 - 3 - لجرير بن عطية، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج4 ص484.
 - 4 - ينظر: الخصائص، لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط2، ج1 ص74.
 - 5 - ينظر: الخصائص، ج1 ص317، المقتضب، لمحمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، مقدمة المحقق، ج1 ص108، 109.

لها النحاة وأهل اللغة بالفصاحة وسلامة القول وهو أبو عمرو بن العلاء المازني التميمي - بتسكين حرف الإعراب.

قرأ أبو عمرو بن العلاء قوله تعالى: «فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ»⁽¹⁾ بسكون الهمزة⁽²⁾، قوله أيضاً: «إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ»⁽³⁾، وقوله: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً»⁽⁴⁾.

وروي عن أبي عمرو أيضاً أنه قرأ⁽⁵⁾ قوله تعالى: «ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»⁽⁶⁾، وقوله تعالى: «وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ»⁽⁷⁾ بإسكان حرف الإعراب في: (يجمعكم، أسلحتكم).

كما روى أبو جعفر الرؤاسي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ: «لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَرْعُ الْأَكْبَرُ»⁽⁸⁾ بتسكين حرف الإعراب في (يحزنهم)⁽⁹⁾.

وقرأ الأعمش وحمزة قوله تعالى: «وَمَكْرُ السَّيِّئِ»⁽¹⁾ بتسكين الياء⁽²⁾ وغيرها من من القراءات القرآنية الصحيحة السند التي جاءت بتسكين حرف الإعراب في الوصل.

1 - سورة البقرة، الآية (54).

2 - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط3، 1976م، ج2 ص402.

3 - سورة آل عمران، الآية (106).

4 - سورة البقرة، الآية (66)

5 - ينظر: الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط4، 1981م، ص77.

6 - سورة الجاثية، الآية (25).

7 - سورة النساء، الآية (101)

8 - سورة الأنبياء، الآية (103).

9 - ينظر: معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1990م، ج2 ص371.



وهذه الظاهرة قد شاعت في بني تميم وبني أسد، فقد نُسب إلى بني تميم على لسان أبي عمرو بن العلاء وكذلك إلى بني أسد تسكين حرف الإعراب المرفوع، ((وذكر أبو عمرو أنَّ لغة تميم تسكين المرفوع من (يعلمه) ونحوه))⁽³⁾، وجاء في (النشر في القراءات العشر) نسبة تسكين حرف الإعراب المرفوع إلى بني تميم وأسد⁽⁴⁾.

وتسكين حرف الإعراب في هذه القراءات إمّا أن يكون فيها حرف الإعراب مرفوعاً، وإمّا أن يكون مجروراً.

وقد أشار ابن مالك إلى ظاهرة التطور التاريخي الحادث في العلامة الإعرابية فقال: ((ويجري الوصل مجرى الوقف اضطراراً، وربما أُجري مجراه اختياريّاً))⁽⁵⁾، وكرّر هذا المعنى في ألفيته بقوله:

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوُصْلِ مَا * لِلْوَقْفِ نَثْرًا، وَفَشًا مُنْتَظَمًا

بعد البحث والدراسة نخلص إلى النتائج الآتية:

1- هذا التطور الذي شهدته علامات الإعراب هو التطور الذي ساد على ألسنة المتكلمين باللغة في الحواضر والبادي العربية، وهذا التطور مازال بيننا في لهجاتنا العامية العديدة.

2- تداخل علامات الإعراب وتداخل علامات البناء قد شهدت تطورات عديدة في البيئات اللغوية المختلفة التي عاشت فيها اللغة العربية.

1 - سورة فاطر، الآية (43).

2 - ينظر: معاني القرآن، للفراء، ج 2 ص 371.

3 - تفسير البحر المحيط، ج 1 ص 206.

4 - ينظر: النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد الجزري، تصحيح: علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى، ص 213.

5 - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 331.

3- انتقال العربية من الإعراب الكامل إلى البناء والالتزام بعلامة إعرابية واحدة، تدل على أنَّ اللغة العربية قد أخذت تتحوَّل إلى تقليص العلامات الإعرابية من ثلاث علامات إلى علامة واحدة.

4- التطور هو سمة عامة في اللغات البشرية قد أصاب علامات الإعراب في اللغة العربية كما أصاب غيرها من المظاهر اللغوية.

المصادر والمراجع:

- (القرآن الكريم).
- (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، عبد الله بن يوسف الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت، ط6، 1974م.
- (البحر المحيط)، محمد بن يوسف الأندلسي، تصحيح: محمد بن العباس بن شقرون، مطبعة السعادة، ط1، 1328هـ.
- (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، محمد بن عبد الله الطائي، تحقيق: محمد بركات، دار الكتاب العربي للطبع والنشر، بيروت، 1976م.
- (الجامع لأحكام القرآن)، محمد بن أحمد القرطبي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط3، 1967م.
- (الحجة في القراءات السبع)، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط4، 1981م.
- (حجة القراءات)، عبد الرحمن محمد زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطابع الشروق، بيروت، ط1، 1974م.
- (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب)، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1406هـ، 1986م.
- (الخصائص)، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ط2.
- (ديوان أبي ذؤيب الهذلي)، صنعه أبو سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- (شرح التصريح على التوضيح)، خالد بن عبد الله الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- (شرح الرضي على كافية ابن الحاجب)، محمد بن الحسن الاسترأبادي، تحقيق: يوسف حسن عمر، مطابع الشروق، بيروت.
- (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك)، عبد الله بن عقيل، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972م.
- (شرح قطر الندى وبل الصدى)، عبد الله بن يوسف الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر.
- (في تاريخ العربية)، نهاد الموسي، نشر الجامعة الأردنية، 1976م،
- (الكتاب)، سيبويه، عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م.
- (لسان العرب)، محمد بن مكرم الأنصاري، مطابع كوستا تسوماس وشركاه، طبعة مصورة عن طبعة بولاق.
- (معاني القرآن)، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980م.
- (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم)، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (النشر في القراءات العشر)، محمد بن محمد بن الجزري، تصحيح: علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى.